ابو زيد الثعالبي في كتابه جامع الفوائد واختصره وجعله قاعدة عظيمة
في كلما ورد من الوعد الجميل في القرآن والاحاديث من انه من عمل كذا دخل
الجنة كما نقل الشيخ ابو زيد ايضا في تفسير وفي كتاب العلوم الفاخرة
في امور الاخرة كلام الامام الفخر الرازي في ذلك وقال بذلك القرطبي
في المفهم ونقل كلام الامام الفخر الرازي ايضا في تفسيره وزيفه ثم نقل
اختيار ابن برزة تكفير الطاعات للكبائر واحتجاجه لقوله ثم قال
قلت البخاري على مذهبه الاشعري فانه يجوز مغفرة الكبائر دون توبة بحيث
تكفر بها وحديث ما اجتنبت الكبائر مؤول ونقله الشيخ السنوسي في
تكميله لاكمال واقره ونقل القول بذلك ايضا ابن التين
الصفاقسي في شرح البخاري والبدر الدماميني في حواشيه ولكنا قال بذلك
ايضا ابن عرفة مما نقله عنه السيد الشريف السلوي والسنوسي في تقييدهما
في التفسير ووقفت في هذه المسئلة الشيخ ابو العباس احمد بابا اقيت
ونقل نفيس هو لاء المسمين كلهم وغيرهم فقال واقول
الذي يتبادر للفهم ويظهر للنظر هو القول الثاني وهو جواز غفران
الكبائر كالصغائر ببعض الاعمال المقبولة بفضله تعالى لا مور احدها
ما ثبت من قواعد اهل السنة واصولهم ان الله تعالى لا يغفر ذنوب من
شاء متى شاء بلا توبة وسيما المائم من ان يجعل الله تعالى بفضله
وكرمه سببا نجاة من شاء من عباده العاصين عملا صالحا بعلمه او قولا طيبا
يقول من اي انواع الطاعات سيما التي جاء اخبارا بانها تكفر الذنوب
ثانيها ما قاله الائمة ان ظواهر الشرع هي المعتادة عند اختلاط الاراء
واستباك الاقوال ان لم تخالف ادلة العقلية ولا شك ان ما جاء
في الاحاديث من تكفير الاعمال للذنوب كثير جدا بحيث لا يحاط بها عن
اخرها فمن ذكر جماعة الفوائد في خصال المكفرة لما تقدم وتاخر من الذنوب
من حفاظ المتاخرين ثم قال وليس في جميع الاحاديث الواردة في
ذلك الحديث ما اجتنبت الكبائر والحكم عليها بالتقييد بين سيما منها
ما لا يمكن تقييده بثم ذكر احاديث كثيرة مما لا يمكن تقييده ثم قال
الى غير ها من الاحاديث في هذا المعنى التي لو تتبعت لجاء منها اوراق عدة
بعضها صحيح وبعضها ضعيف ولا يمكن تقييدها بحديث ما اجتنبت الكبائر
لصلاة انها صريحة في تكفير الكبائر صراحة لا تقبل التقييد فمن ذكر ذلك او قبل
حديث ما اجتنبت الكبائر ثم ذكر وجها اخر في تقوية هذا القول
الثاني ذكر في خامسها ما جاء في روايات كثيرة عن الصالحين وتواتر في
رويا هم حكاية من الناس نزل السماء بعد موتهم فيذكر كل واحد انه غفر له
بسبب عمل خاص وقد كان مات على غير توبة فمن ذلك جملة صالحة
ثم قال وغيرها مما لا يكثر هذه المنامات وان كانت لا يستند له
بها على الاحكام الشرعية كما قال المحققون ونقضوا لاجله ما وقع





كبيرا لابي الاصبغ بن سهل في حكامه منها كما قاله الامام القدوة المحقق تحفة
العلما ابو اسحاق الشاطبي رحمه الله في موافقاته وكذا عز الدين بن عبد السلام
قبله في فتاويه والشيخ البسيلي في نكت التفسير لكنها مما يستأنس بها
ويقوي رجاء العاصي بها فعل على وفقه لعله يحصل له مثل ذلك اعتمادا
على فضله تعالى انتهى والذي يظهر ان خلد فهم لم يتوارد على محل واحد
وان المانع التكفير كبائر السيات بالحسنات انما يعني من اطلق الحسنات
التي في قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيات ونحوه مما ورد
تكفير السيات من غير تصريح فيها بالكبائر ولا يخرج حديث من توبه كوم
ولبنة امه ونحو ذلك وهذا هو الذي تقتضيه قاعدة السنة من عدم
لزوم الموازنة والاحباط وان المجيزين لتكفير الكبائر بالاعمال الصالحة
انما يعنون ما ورد فيه نص بتكفيرها لها او من شاء الله ان يغفر ذنوبه
كلها بسبب عمل صالح عمله ومن قاعدة السنة ان الله تعالى يغفر ذنوب
من شاء بلا توبة فضلا منه ورحمة ومن فضله ورحمته غفرها لسبب
العمل الذي عمله وترتيبه له لذلك فيتقبله منه بفضله ومنته والله
تعالى اعلم وهو الموفق والهادي ممن للصواب سبحانه وقوله جدير
ذكره بقرير القصد الحقيقة وتحقيقا للمعاد الذي في الذي علم من الدين
ضرورة ولان الجسد هو الذي يتنعم في الجنة ويتعذب بالنار وفيها
حظ للجسد ونصيبه وله اعدتا واما الارواح فنعيمها انما هو بالقرب
من الحضرة العلية الله تعظيمة وبعدها بالبعد عنها وثبته بالقول
اي عليه بحيث لا ينساه ولا يتحول عنه ولا يضطرب فيه ولا يتزلزل
الثابت هو لا اله الا الله والاقرار بالنبوة والتوحيد ثابت لا يتصور
العقل نفيه ولا يمكن نسخه والنبوة ثابتة ايضا بآيات الله عز وجل
في يتعلق بثبت الحجة الدنيا اذا فتن لم يزل وفي الاخرة عند
المسئلة اي سوال القبر حين يسال الملكان عن ربه ودينه ونبيه
كما في حديث الشيخين والظرف بدل من الظرف في قبله بدل بعض من كل
وادخله الجنة اي في الاولى بغير حساب ولا تجازاة شيء من العمل
وجاء صفوة على هو بلفظ الجمع في النسخ المعتمدة وفي بعض النسخ
بالافراد كما عند بن وداعة نور هكذا في النسخ الكثيرة المعتمدة
نور بغير الف وبتقديمه على له والضمير فيه للمصلي وفي بعض النسخ
لها نور بتقديم لها وتانيث الضمير وهو ح الصلوة وفي قليل من النسخ
نور اله بآيات الف المنون وتاخر كان والجر ور مثل الاولى واقرب
ما في النسخ المشهورة ان يكون نورا بالضمير فالف تنوينه ونصبه
على الحال من صلوة فيكون موافقا للنسخ التي ثبت فيها الالف له نت
مخصص لنور وضمير للمصلي كما تقدم يوم القيمة يتعلق بجاءت
على الصراط نعت ثان لنورا وحال منه فيكون من تداخل الحال سيرة